27 May 2008
Arabic

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٨٩٨ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، في سياق نظره في البند المعنون "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بتنفيذ قراراته بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة تنفيذًا تامًا وفعالًا، ويشير إلى البيانات السابقة التي أدلى بها رئيسه بشأن هذه المسألة.

"ولا يزال مجلس الأمن ملتزمًا بمعالجة الآثار التي تخلفها النزاعات المسلحة على المدنيين. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه لأن المدنيين لا يزالون يشكلون أغلبية ضحايا أعمال العنف التي ترتكبها أطراف النزاعات المسلحة، بما في ذلك ما يترتب على الاستهداف المتعمد، والاستعمال العشوائي والمفرط للقوة، والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس. ويدين مجلس الأمن جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضد المدنيين في حالات النزاع المسلح، بما فيها انتهاكات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين. ويطالب المجلس بأن تضع جميع الأطراف المعنية على الفور حدا لهذه الممارسات. ويؤكد المجلس من جديد في هذا الصدد أن أطراف النزاع المسلح يتحملون المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة عمليًا لضمان حماية المدنيين المتضررين، مع القيام بوجه خاص بإيلاء عناية للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددًا مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة بأن تضع نهاية لإفلات المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب وأن تقوم بمقاضاتهم.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تمكين موظفي المساعدة الإنسانية من الوصول على نحو آمن ودون معوقات لتقديم المساعدة إلى المدنيين في النزاعات المسلحة وفقاً للقانون الدولي، ويؤكد أهمية أن يجري، في إطار المساعدة الإنسانية، التمسك بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في تغليب الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلال واحترام تلك المبادئ.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه المنظمات الإقليمية وغيرها من المؤسسات الحكومية الدولية في حماية المدنيين، ويشجع الأمين العام ورؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على مواصلة بذل جهودهم لتعزيز الشراكات المقامة بينهم في هذا الصدد.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/643) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريره المقبل عن هذا الموضوع بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يقدم في ذلك التقرير معلومات عن آخر التطورات في تنفيذ التكاليف المتعلقة بالحماية في بعثات الأمم المتحدة على النحو الذي قرره مجلس الأمن. ويشجع المجلس الأمين العام على مواصلة إدراج هذه المعلومات المستكملة عن حماية المدنيين في تقاريره الدورية عن بعثات الأمم المتحدة“.